منهج العاتكي (ت٨٧٠هـ) في قَبولِ الأحكام النحويّة وردّها من خلال كتابه (الفِضَّة المُضِيّة في شرحِ الشّذرة الذهبيّة) الشاهد القرآني مثالًا

البحث مستل من رسالة ماجستير

أميرة رشيد حسين **أ.د. حسين إبراهيم مبارك**

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

amera.ar.hum@uodiyala.edu.iq huseen.ar.hum@uodiyala.edu.iq

الملخّص

كتاب (الفِضّة المُضيّة) لأبي زيد العاتكي شرحٌ وحيدٌ على (الشذرة الذهبيّة) لأبي حيّان الأندلسيّ، واكتسبتْ أهمّيته لكونه شرحًا لمتنٍ مختصرٍ تعليميّ لواحدٍ من اكابر علماء اللغة والنحو المتأخّرين، واوّل ما يُلفت نظر المُطالع لهذا الشرح عناية العاتكيّ بالشاهد القرآني، إذ بلغت عدّة ما استشهد به الفًا وتسعةً وتسعين شاهدًا قرآنيًا، اشتملت على عددٍ كبيرٍ من القراءات القرآنيّة المتواترة والشاذّة، لِذا اقتصرت هذا البحث على جانبٍ واحدٍ من جوانبِ شرحه، وهو دراسة منهجه في قبول الحُكم النحويّ المترتّب على الشاهد القرآني أو ردّه، وهذا الاتجاه يمثّل شخصيّته النحويّة في انتقاء الآراء ومناقشتها، ولقد وجدتُ له منهجًا متفرّدًا في الاستنباط والنقد، كما سيتّضح ذلك إنْ شاء الله تعالى.

المقدّمة

لا شكّ أنّ القرآن الكريم ـ على اختلاف قراءاته ـ يُعدّ المصدر الأول في استنباط الأحكام النحويّة، وتأصيل الأصول، ولمّا كان العاتكيّ من النُحاة المتأخّرين، الذين عُرِفوا بمتابعتهم للمتقدّمين، إلّا أنّه لم يكُن مُتابعًا لهم في كلّ ما نقله عنهم، وإنّما كان غزيرَ الاستدلال بالقُرآن الكريم، إذ يُورد الشاهد القرآني نقلًا عمّن سبقه من النُحاة، ثُمّ يُدلي بدلوه فيستنبط حُكمًا نحويًا، أو يقبلُ هذا الحُكم أو قد يردّه، وكلّ ذلك مبنيٌّ على القاعدة اللغويّة أو النحويّة المُستنبطة من الشاهد القرآني، وكلّ هذا مُستندٌ على حُججٍ وأدلّةٍ كشفت عن شخصيّته النحويّة، وكانت القراءات رافدًا مهمًا من روافد الاستدلال عنده، وجعلها منطلقًا لقبول بعض المذاهب النحويّة أو ردّها.

بدأتُ هذا البحث بالتعريف بالكتاب ومؤلّفه في سُطور، ثمّ تحدّثتُ عن عبارات القبول والردّ، التي أطلقها في نقد الأحكام النحويّة، وختمت البحث بالحديث عن منهجه وطرائقه في نقد الاحكام النحويّة وردّها، والله ولي التوفيق.

مدخل

الشذرة الذهبية وشرحها:

الشذرة الذهبيّة متنٌ تعليميٌّ في النحو، لمؤلّفه أثير الدين محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ)[١]، قدّم فيه قطعًا من الذهب على هيأةِ ألفاظٍ، ذلل واختصر فيه ألفاظ هذا العِلم الجليل، ليكون حفظه سهلًا، ولا سيّما على المُبتدئين، وافتقر متنه إلى الأدلّة والشواهد والخلافات، واختصر فيه المسائل النحويّة بعبارات مكثّفة، ولا غرابة في ذلك فالمُتون كلّها تحتويّ على علمٍ مكثّفٍ مختصر، يضعها أصحابها للمتعلّمين الجُدد، الذين يرومون تعلّم علوم اللغة والنّحو، ثمّ يأتي بعد ذلك العُلماء ليضعوا الشروح والحواشي على هذا المتن أو ذاك، وكلّما زادت منزلة المتن كثُرتْ حوله الشروح والحواشي[٢]، وكتاب (الشذرة الذهبيّة) يحتوي على علمٍ غزيرٍ، وقيمة نحويّة كبيرة، على الرغم من صِغرِ حجمه، قدّم فيه مؤلّفه أهم القواعد الأساسيّة للنحو، بعباراتٍ واضحةٍ مُوجزة، تُظهرُ غايته التعليميّة.

ومن الجدير بالذكر أنّه ضاعَ ولم يصل إلينا، وقد أشارت د. خديجة الحديثي (رحمها الله) إلى فُقدانه حينما ذكرت أنّنا لا نعرفُ عن هذا الكتاب شيئًا؛ لأنّ مؤلّفه لم ينقل عنه في كتبه.[٣]

ولم تتيسّر لـ (الشذرة الذهبيّة) عناية من لدُن العلماء كتلكَ التي وجدناها في شُروح (أبي حيّان) ومصنفاته الأخرى، لذلك لم يشرحها سوى الإمام أحمد بن محمد بن زيد العاتكيّ في كتابٍ سمّاه (الفِضّة المُضيّة في شرح الشذرة الذهبيّة).

ولعلّ إعراض النُحاة عن شرحه راجعٌ إلى اختصاره الشديد، فهو كتابٌ تعليميّ، ومتنٌ مُيسّر، يبدو أنّه وضعه للمُبتدئين، الذين لا يعرفون عن العربيّة شيئًا، أو ربّما كان انشغالهم بتصانيفه الأخرى سببًا آخر أدّى إلى إعراضهم عنه.

وكتاب (الفِضّة المُضيّة) من الكُتب المهمّة، وتكمن أهمّيته في أنّه حفظَ لنا متن (الشذرة الذهبيّة) المفقود، ومع أهمّيته، إلّا أنّه لم ينل حظّه من الشهرة في الوسط النحويّ كسائر المصنّفات النحويّة الأخرى، على الرغم من أنّه لا يقلّ أهمّيةً عن غيره من المصنّفات النحويّة الأخرى، فهو يمثّل ثراءً علميًا كبيرًا في ميدان النحو.[٤]

أمّا مؤلّفه فهو أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن محمد بن زيد، أبو العبّاس، شهاب الدين العاتكيّ، وُلِدَ في صَفر سنة (٧٨٩هـ)[٥]، وكان ـ رحمه الله ـ على غاية من الخُلقِ

الحميد، والسوك الفاضل، وكان علّامة، عارفًا بالفقهِ والعربيّة، كثيرَ التواضع، مُحببًا عند الخاصّة والعامّة[٦]، وهو من العُلماء الذين خدموا العربيّة، وهذا الفضل يرجع إلى تتلمذه على أيدي كثيرٍ من عُلماء العربيّة ومشايخها، كـ (شهاب الدين بن حجي) (ت ٨١٤هـ)[٧]، و(ابن زكنون) (ت ٨٣٧هـ)[٨]، و(ابن حجر العسقلاني) (ت٨٥٢هـ)[٩]، ومثلما تتلمذ على أيدي كثير من الشيوخ تتلمذ على يديه نُخبة من العُلماء، غير أنّ كُتُب التراجم لم تذكر لنا سوى اثنين منهم، هما (علم الدين السخاوي) (ت٩٠٢هـ)[١٠]، و(عبد القادر بن محمد النعيمي) (ت٩٢٧هـ).[١١]

وعلى الرغم من أنّ العاتكي لم يحظَ بشهرة واسعةٍ كغيره من العلماء، إلّا أنّه خلّف بعد وفاته آثارًا في الفقهِ، والسِيرِ، والتاريخ، تدلّ على شهرته، أمّا في مجال النحو فلم تذكر له كتب التراجم سوى شرحهِ لشذرة (أبي حيّان)[١٢]، وتوفي عام (٨٧٠هـ)، نقلًا عن تلميذه السخاوي.[١٣]

عبارات القبول والرد في الاستدلال بالشاهد القُرآني:

إنّ قُبول الأحكام النحويّة وردّها ضربٌ من ضُروب النقد اللغويّ، بل هو النقد اللغويّ بعينه، بدلالة الالفاظ التي يستعملها النحويّ في تأييد الحُكم أو رفضه.

وللعاتكيّ أسلوب مُميّز في النقدِ قُبولًا أو ردًا، فقد أكثر من استعماله مصطلحات تدلّ على قبول هذا المذهب، أو ردّ ذلك الآخر، وكثرة إيراده لهذه العبارات كشفت عن انفراده بشخصيّة متميّزة، خضعت إلى فكرٍ نحويٍ رصين، ومع أنّ المتأخّرين اشتهروا بمتابعتهم للمتقدّمين، ونقل آرائهم، إلّا أنّ العاتكي لم يكُن دوره دور الناقل المُختصر لآراء من سبقه من النُحاة، وإنّما كان يعرض آراءهم على الدليل النقلي أو العقلي، ويرجّح ما كان موافقًا لهما منها.

والمتأمّل في عبارات العاتكيّ الدالّة على القَبول والرّفض يجد أنّها تباينت في مراتب الفصاحة، فمنها ما هو مرفوض بشدّة، ومنها ما هو جائز، ومنها ما هو فصيح مُختار، وإنّنا حينما نذكر هذه المُصطلحات نعني بها تلك المُصطلحات التي أطلقها في قَبول الحُكم النحويّ المُترتّب على الشاهد القرآنيّ ورفضه فحسب، وليس المُراد من ذكرها هنا ما استعملها في شرحه بشكلٍ عام، فذلك بحث لا تتّسع إليه هذه العُجالة، فالمُلاحظ على منهجه في إيراد الشاهد القرآني بقراءاته، أنّه حينا يُورده يُتبعه بنقد الحُكم النحويّ المُترتّب عليه قبولًا أو ردًّا، ويُمكن تقسيم مُصطلحات النقد اللغوي عنده على قسمين رئيسين: مُصطلحات القبول،

ومصطلحات الرّد، إذ كان يُورد عبارات صريحة واضحة تدلّ على قبوله هذا الرأي أو ردّه، ثم لا يتردّد في أنْ يُشفِع الحُكم النحويّ بالتعليل والإيضاح، وسنُبيّن ذلك بالتفصيل عند الحديث عن منهجه إنْ شاء الله تعالى.

منهج العاتكي في الاستدلال بالشاهد القرآني قبولًا او ردًّا:

تمسّك العاتكي ـ شأنه شأن من سبقه من النحويين في الاستدلال ـ بالشاهد القرآني، وعدّه في المرتبة الأولى لقبول الأحكام النحويّة أو ردّها، وأكثرَ من الاستدلال به وبقراءاته، وقد سلك طرائق شتّى في عرض الشاهد القرآني، سنجملها على النحو الآتي، مُكتفين بمثالٍ واحدٍ لكلّ طريقة من طرائق الاستدلال عنده طلبًا للاختصار أولًا، وأحسبُ أنّ مثالًا واحدًا يكفي لتبيان منهجه في نقد الأحكام المترتّبة على الاستدلال بالشاهد القرآني، ومن أبرز طرائقه المنهجيّة في الاستدلال بالشاهد القرآني:-

١. الاستدلال بشطر الآية الكريمة:

دأب القُدامى والمُحدثون على اقتطاع الآية الكريمة والاستدلال بموطن الشاهد منها؛ لأنّهم كانوا أحفظَ لكتاب اللهِ منّا، فلم تكن بهم حاجة إلى مُرشد يُرشدهم إلى موضع الآية من السورة، وموضع السورة من القرآن الكريم، وقد تبعهم العاتكي في ذلك المنهج، فكان يُورد ـ في الغالب ـ شطرًا من الآية القرآنيّة دليلًا على قبول المسألة أو ردّ تلك[١٤]، ومن أمثلة ذلك استدلاله بقوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ [١٥]، شاهدًا على كثرة حذف اسم (لات) المُشبّهة بـ (ليس)، وإبقاء خبرها.[١٦]

فقد أكّد العاتكيّ حُكمًا نحويًا وهو حذف اسم (لات)، والاكتفاء بخبرها، ووصف هذا الحذف بالكثرة، وقد قرّر النُحاة استنادًا على المسموع من كلام العرب أنّ (لات) تعملُ عمل (ليس) إذا كان معناها كمعناها، واشترطوا لعملها أن يكون اسمُها وخبرها من ألفاظ الزمان، كـ (حين)، و(الساعة)، و(الوقت)، ولا يُذكرُ إلّا أحدُ معموليها، والمذكور غالبًا ما يكون الخبر، والمحذوف هو الاسم، يقدّر من لفظه[١٧]، فبنى العاتكي حُكمًا نحويًا تابع فيه النُحاة، مُستخدمًا معيار (الأكثر) للدلالة على حذف احد معموليها.

٢. الاستدلال بأكثر من شاهد قرآني على قبول المسألة النحويّة الواحدة:

قد يعضد العاتكي الرأي النحويّ بأكثر من شاهد قرآني لإثبات الحُكم النحويّ وتقريره، من ذلك استدلاله بأربعِ آياتٍ شاهدًا على حذف خبر (لا) النافية للجنس، إذ حكم أكثرُهم بشيوعِ حذفه عند الحجازيين، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، وبنو تميم لا يُثبتونه في كلامهم أصلًا، وذهب أكثر النُحاة إلى منع حذف خبرها، إلّا إذا دلّ عليه دليل، والصحيح جواز الحذف من غير قرينة[١٨]، ومن الحذف بلا دليلٍ قوله تعالى:﴿ قَالُواْ لَا ضَيۡرٌۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ٥٠ ﴾[١٩]، أي لا ضيرَ علينا.

والذي نستخلصه من مذاهب النُحاة أنّ حذف خبر (لا) يكون على ضربين: مُمتنعٌ وجائز، فأمّا الممتنع فهو إذا حُذف في موضع لا دليل عليه من لفظ ولا معنى، وأمّا الجائز ففي حالة دلّ عليه دليل.

وأيّد العاتكي لغة جواز حذف الخبر، ونسبها إلى الحجازيين، ووصف هذا الحذف بـ (الأكثر)، واستدلّ عليه بأربعِ آياتٍ، هي: قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ﴾[٢٠]، وقوله سُبحانه: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيۡرٌۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ٥٠ ﴾[٢١]، وقوله جلّ شانه:﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ ٥١ ﴾[٢٢]، وقوله عزّ وجلّ:﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ فِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗاۚ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٞ ٢٣٥ ﴾[٢٣]، والخبر محذوف في كلِّ هذه الأمثلة، وتقديره (موجود)، وهو بهذا متابعٌ للنحويين الذين سبقوه.[٢٤]

٣. تجويز أكثر من وجه إعرابي في الآية الواحدة:

جوّز العاتكي أكثر من وجه إعرابيّ في الشاهد القرآني، ولا سيّما إذا كانت فيه قراءة قرآنيّة تحتمل وجهًا آخر، من غير أنْ يُفاضل بين الأوجه، ومنه ما أورده من قوله تعالى:﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١ ﴾[٢٥]، بنصبِ (تكون) ورفعها[٢٦]، فعلى الرفع وجه القراءة على ان تكون (أنْ) مُخفّفة من الثقيلة، وعلى النصب على أن تكون (أَن) مصدريّة.[٢٧]

فالظاهر أنّه قبلَ القراءتين، ووجّههما توجيهًا نحويًا، مجوزًا الوجهين من غير تفاضل بينهما؛ لأنّ القراءتين متواترتان ولا ينبغي ترجيح قراءة على أخرى.

وقد جوّز أكثرُ النُحاة الوجهين، من غير ترجيح وجهٍ على آخر أيضًا؛ لكون القراءتين صحيحتين وموافقتين لأقيستهم[٢٨]، ومنهم من رجّح قراءة النصب، فجعل (أَن) مصدريّة، والفعل بعدها منصوبٌ بها[٢٩]، وهذا غيرُ صحيح؛ لانّ (أنَّ) المُثقّلة يكثر تخفيفها، ويرتفعُ الفعلُ بعدها على انّه خبر لها، ولا سيّما بعد أفعال اليقين والظّنّ.[٣٠]

ولم يكن العاتكي يرجّح جميع الأوجه التي يحتملها النصّ القرآني، فقد يفاضل بين الوجوه المحتملة، ويرجّح وجهًا على آخر، فحينما أورد قوله تعالى: [٣١]، فالمعروف أنّه إذا كان قبل المُستثنى كلام منفيّ أو شبيهٌ بالمنفيّ، كان الأرجح فيه الإبدال، ويجوزُ النصبُ، وقد قُرئ به.[٣٢]

وقد رجّح العاتكيّ قراءة الرفع[٣٣] على الإبدال من (الواو) في (فعلوه)[٣٤]، وهو بهذا يكون قد وافق أكثر النحويين الذين سبقوه، الذين جوّزوا فيها الإبدال، وهو رفع (قليل) على ان تكون بدلًا من الضمير (الواو).[٣٥]

وجوّز الفرّاء الوجهين، الرفع على البدليّة، أو النصب على الاستثناء[٣٦]، وهذا الذي نُسبَ إلى الفرّاء هو الصحيح؛ لموافقته لأقيسة النحاة التي وضعوها، فقد صرّحوا بجواز الوجهين، أعني النصب على الاستثناء، أو الاتباع على البدلية إذا كان الكلام منفيًا، والمُستثنى منه مذكور، فضلًا عن أنّ (ابن عامر) واحدًا من القرّاء السبعة ، ولا ينبغي تخطئة قراءته لموافقته لأقيسة النحاة.

وقد خالف ابن مالك أكثر النحاة، إذ رجّح قراءة النصب، وحجّته أنّ قياس النصب هو الأصل، والإتباع دخيلٌ عليه.[٣٧]

٤. تقديم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد:

أورد العاتكيّ مسألة نحويةً، ويُؤيّد صحّتها بشاهد قرآني يقدّمه أولًا في الاستدلال، ثمّ يعضده بشواهدَ أخرى من الحديث الشريف[٣٨]، وكلام العرب[٣٩]، سعيًا منه لتقرير القاعدة النحويّة، وزيادة في الأمثلة، بُغية التيسير على القرّاء، من ذلك ما ذكره أنّ الأكثر في الاستعمال الفصيح خفض المصدر لفاعله ونصبه للمفعول، مستدلًا على ذلك بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا

يَشَآءُۗ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾ ﴾ ﴿ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ﴾[٤٠]، فـ (الله) لفظُ الجلالة فاعلٌ مُضافٌ إليه مصدره، و(الناس) مفعولٌ به للمصدر، ثمّ ذكر هذا الحكم ـ أعني اضافة المصدر إلى فاعله ونصب المفعول به بعده ـ ووصفه بالكثرة، ثمّ أتبعه بقول النبيّ محمد (ﷺ) لعمّه العبّاس (رضي الله عنه): ((**لَا تَعْجَب مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ بَرِيْرَةَ ومِنْ بُغضِ بَرِيرَة مُغيثًا**))[٤١]، ثمّ نبّه على حُكمٍ آخر وهو قلّة أن يأتي المصدر مُضافًا إلى مفعوله ويرتفع الفاعل بعده، كقولهم: ((عَجِبْتُ من شِربِ العسلِ زيدٌ))[٤٢]، وهذا الحُكم الذي ذكره لا شكّ أنّه نقله عمّن سبقه من النُحاة الذينَ قرّروا أنّ عمل المصدر مُضافًا اكثر من عمله غير مضاف، وتكثُر إضافته إلى فاعله، ثمّ يأتي مفعوله، ويقلّ العكس.[٤٣]

فأطلق العاتكيّ حُكمين نحويين، الأول إضافة المصدر إلى فاعله ونصب المفعول بعده، ووصفه بالكثرة، والآخر إضافة المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل بعده، ووصفه بالقلّة، وهذان الحُكمان النحويان استند في إطلاقهما على مذهب النحاة الذينَ سبقوه بعد استقرائهم لكلام العرب.

وقد يثُبتُ حُكمًا نحويًا، وحجّته ما سمعَ من الشاهد القرآني، ويصف هذا الحُكم بـ (الغالب)، ثمّ يؤيّد صحّة ما أطلقه من حُكم نحويّ، مُستنبطًا من الشاهد القرآني، ثمّ يُعزّزه بشاهدٍ شعريّ، سعيًا منه إلى تعزيز الشاهد القرآني بالشواهد الأخرى، من ذلك استدلاله بقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾[٤٤]، شاهدًا على انّ في الغالبِ إلغاء عمل (رُبَّ)، أو (الكاف) فيما بعدهما، إذا دخلت عليهما (ما)؛ لكونها كافّة، تكفّ عملَ ما بعدها فيما قبلها، وحجّته أنّ هذا الإلغاء ورد في أفصح الكلام، ثمّ عزّز هذا الحُكم الذي وصفه بـ (الغالب) بقول الشاعر[٤٥]:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤبَّلُ فِيهِمُ وَعَناجيجٌ بينَهـنَّ المِهَارُ

وبقول الآخر[٤٦]:

أَخٌ مَـاجِدٌ لَـمْ يُخزِنِـي يَومَ مَشْهَدٍ كَمَا سيْفُ عَمرٍو لَم تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ[٤٧]

أكّدَ العاتكي أثبتَ حُكمًا نحويًا، ووصفه بـ (الغالب) المطّرد الكثير، وهو إهمال (رُبّ) و(الكاف) إذا دخلت عليهما (ما) الكافّة، مقدّمًا الشاهد القرآني أولًا في الاستدلال على صحّة ما ذهب إليه، ثمّ أتبعهُ بشاهدين آخرين من الشعر.

وحاصلُ ما في المسألة أنّ حُكم (رُبَّ)، و(الكاف) عند دخول (ما) عليهما يكون على وجهين، الأول: أنْ تكّفهما عن العمل، فيدخلان حينئذٍ على الجُمل، والغالب على (رُبَّ) المكفوفة أن تدخل على فعلٍ ماضٍ، وقد تدخل على المُضارع، ويكون بمعنى الماضي، والثاني: أنّها تدخل عليهما، ولا تكفّهما عن العمل، وهو قليلٌ.(٤٨)

وخُلاصة القول أنّ تقديم الشاهد القرآني على ما سواه في قبول المسألة النحويّة أو ردّها هو المنهاج العام الذي اتّبعه العاتكي في شرحه (شذرة أبي حيّان)، ولم يحد عنه إلّا في موضعٍ واحدٍ من شرحه، حينما توسّط فيه الشاهد القرآنيّ بين حديثين للرسولِ محمد (ﷺ)، وذلك حينما نبّه على قلّة دخول (لام الطلب) على الفعل المضارع المتكلّم المبني للفاعل، ومن القلّة قوله (ﷺ): ((**قُوْمُوا فَلأُصَلِّ لَكُم**))(٤٩)، ثمّ استدلّ بقلّة هذا الحُكم أيضًا بقوله تعالى: ﴿ **نجزبه** (٥٠)، ثمّ ذكر أنّ الأقَلّ منه دخولها على الفعل المُخاطب، مستدلًا على ذلك الحُكم بقوله (ﷺ): ((**لِتأخُذوا مَصَافّكُم**))(٥١)، ثمّ أتبع الحديث الشريف بقراءة أُبيّ وأنس (رضي الله عنهما): ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾(٥٢)، بالتاء المُثنّاة من فوقٍ(٥٣)، ونبّه على انّ الأكثر الاستغناء عن هذا كلّه بفعل الأمر.(٥٤)

فالذي اتّضح انّه في هذا الموضع الوحيد قدّم الشاهد الحديثي على الشاهد القرآني؛ لإثبات حُكمٍ نحويٍ وصفه بالقلّة، وأمّا تقديم كلام العرب على الشاهد القرآني فغيرُ موجودٍ في مُصنّفه البتّة، إذ درج على تقديم الشاهد القرآني على ما سواه من الشواهد الأخرى.

٥. الاستدلال بالقراءة القرآنيّة تاييدًا لمذهب الكوفيّين:

لا شكّ أنّ القراءات القرآنيّة كانت من الأصول التي أوردها العاتكيّ لتأييد مذهبٍ نحويٍّ أو ردِّ آخر، من ذلك ما جاء عن حديثه عمّا ينوبُ عن الفاعل عند حذفه، فقد اختلف البصريّون والكوفيّون في هذه المسألة، فذهب الكوفيّون وتبعهم الأخفش إلى جواز إقامة المصدر، والظرف، والجار والمجرور مقام الفاعل، وإنْ كانَ معه مفعولٌ به، واستدلّوا على ذلك بقراءة أبي جعفر(٥٥): ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾(٥٦)، بإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل(٥٧)، وذهب البصريّون إلى منع إقامة المصدر،

والظرف، والجار والمجرور مقام الفاعل، إنْ كان في الجملة مفعولٌ به، ويجوبون إقامته في الجملة إنْ وُجد.[٥٨]

ورجّح العاتكيّ مذهب البصريين وعدّه الاولى، لكنّه في الوقت نفسه جوّز مذهب الكوفيّين مستدلًا بما استدلّوا بهِ من قراءة أبي جعفر السابق ذكرها، واستدلّ لمذهبه هذا ايضًا بقول الرسول (ﷺ): ((**مُرَّ بِجَنَازَةٍ فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا**))[٥٩]، فأقام الجار والمجرور (على صاحبها) مع وجود المفعول به (خيرًا)[٦٠]، فجاء بالقراءة، وأتبعها بكلام النبيّ (ﷺ) تأييدًا لمذهب الكوفيّين.

٦. وصف بعض القراءات المخالفة لأقيسة النحويين بالشُذوذ:

لا شكّ أنّ العاتكيّ قد استدلّ بالقراءات القرآنيّة في بناء الأحكام النحويّة، لكّننا وجدناه في بعض المواضع يتّبعُ منهج البصريين في وصف القراءة المُخالفة لأقيسة النحويين بالشذوذ، من ذلك أنّه جوّز إعمال (إذن) الداخلة على الفعل المُضارع، المستوفية للشروط التي ذكرها النُحاة[٦١]، إلّا أنّه رفض القراءة التي وردت بإعمالها، رغم استيفائها للشروط، فذكر أنّه إذا تقدّمها عاطفٌ كالواو، والفاء، جاز فيها وجهان، الأول: إلغاؤها، وهو الأكثر، كقوله (سبحانه وتعالى): ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾ ﴾ [٦٢]، وكقوله (تعالى) : ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾ ﴾ [٦٣]، والآخر: إعمالها، وقد قُرئ شاذًا (يَلبَثُوا)[٦٤]، و(يؤتوا)[٦٥]، بحذف النون[٦٦]، وقد جوّز النُحاة إلغاءَها وإعمالها.[٦٧]

٧. الاستدلال بالشاهد القرآني على حسم مسألة خلافيّة:

كما في حديثه عن جواز تقديم الحال على عاملها، فقد ذهب الكوفيّون إلى عدم جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو: (راكبٌ جاءَ زيدٌ)، وحجّتهم في ذلك أنّه يُؤدّي إلى تقديم المُضمر على المُظهر، ففي (راكبًا) ضميرُ زيدٍ، وقد أقدمه عليه، وهذا لا يجوز، ولكنّه يجوز مع المُضمر، نحو: ((راكبًا جئْتُ)).[٦٨]

وذهب البصريّون إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمُضمر، وحجّتهم في ذلك النقلُ والقياس، أمّا النقل فورودهُ في المثل: ((شَتّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ))[٦٩]، فقد تقدّم الحال (شتّى) على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، وأمّا القياس فلأنّ العامل فيها

مُتصرّف، فوجب أن يكون عمله فيها متصرّفًا، وإنْ حصلَ ذلك جاز تقديم معموله عليه، نحو: (عَمرًا ضَرَبَ)، فكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه.(٧٠)

وذهب العاتكي مذهب البصريين في جواز تقديم الحال على عاملها إذا كانَ مرفوعًا أو منصوبًا، والعامل فيه فعلٌ متصرّف، أو صفة متصرّفة، واستدلّ على جواز صحّة ذلك الحُكم بقوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ ۝٧ ﴾(٧١)، ومثله: (مُخلِصًا أدْعُ ربَّك)، و(مُسرِعًا أنتَ راحِلٌ)، ومثال المنصوب: (مُسرجًا ركبتُ الفرسَ)، و((مَسْروجًا أنا راكبٌ الفَرَسَ)).(٧٢)

الخاتمة

توصّل البحثُ إلى جُملة نتائج، أهمّها:-

١. اثبت البحث أنّ كتاب (الفضّة المُضيّة) يُعدّ من الكُتُبِ المُهمّة في ميدان اللغة والنحو، وتتّضح أهمّيته في أنّ مؤلّفه احتفظ لنا بأثر من آثار ابي حيّان المفقودة أولًا، فضلًا عن انّه عرضَ الموضوعات النحويّة بأسلوبٍ سهلٍ مُيسّر، أعرض فيه عن الجدال الفلسفيّ، والحُجج المنطقيّة.

٢. كشف البحث من خلال عرض المصطلحات النقديّة التي أوردها تعبيرًا لقبول هذا الحُكم النحوي أو ردّ ذاك، أنّ مُصطلحات القَبول قد تفوّقت على مَصطلحات الردّ بشكلٍ واضح، وهذا راجعٌ إلى كثرة تأييده للبصريين بشكلٍ عام، وأئمّتهم بشكلٍ خاص، كسيبويه، والفارسيّ، وأبي حيّان، وغيرهم.

٣. أثبت البحث أنّ العاتكي كان لهُ منهجٌ خاصٌ به، وطرائق عدّة في قَبول هذا المذهب أو الرأي أو ردّه، كموافقة البصريين تارة، وتأييد الكوفيين تارة أخرى، وتعزيز الشاهد القرآني بشواهد أخرى، إلى غير ذلك ممّا سبق تفصيله في ثنايا البحث.

٤. أثبت البحث أنّ السماع، وفي مقدّمته القرآن الكريم، يمثّل أعلى مراتب الفصاحة عنده، وهو المعيار الأول عنده في قبول هذا الحكم النحويّ أو ردّ ذلك الحُكم الآخر

The approach of Al-Ataki (d. 870 AH) in accepting grammatical rulings and refuting them through his book (Al-Fiddah Al-Modhiya fi Sharh Al-Dhahabi Al-Dhahabi) The Qur'anic witness as an example

The research is extracted from a master's thesis
Princess Rashid Hussein Prof.Dr. Hussein Ibrahim Mubarak
Diyala University/ College of Education for Human Sciences

Abstract

The book (Al-Filda Al-Modhiya) by Abu Zayd Al-Atki is a single explanation of the "Golden Fragment" by Abu Hayyan Al-Andalus. It was cited by one thousand and ninety-nine Qur'anic witnesses, which included a large number of frequent and abnormal Qur'anic readings, so this research was limited to one aspect of its explanation, which is the study of its approach to accepting or rejecting the grammatical judgment of the Qur'anic witness, and this trend represents the grammatical character of its personality. opinions and discussion, and I found a unique method for him in deduction and criticism, as this will become clear, God willing.

الهوامش

(١) ينظر: الوافي بالوفيّات: ٢٦٧/٥، والردّ الوافر: ١١٨، والدرر الكامنة: ٣٠٢/٤، وبغية الوعاة: ٢٨٠/١، وأبو حيّان النحوي: ٢٩-٧٨.

(٢) من محاضرة للأستاذ حمزة مصطفى أبو توهة على اليوتيوب: https://youtube/of1-1y3aOA .

(٣) ينظر: أبو حيّان النحوي: ١٧٢، والفِضّة المُضيّة: ٢٦-٢٧.

(٤) ينظر: الشواهد الحديثيّة في كتاب (الفضّة المُضيّة)، (بحث): ٢٤٣.

(٥) ينظر: الضوء اللامع: ٧١/٢، والنعت الأكمل: ١٣١، وهدية العارفين: ١٣٢/١.

(٦) ينظر: الضوء اللامع: ٧١/٢، والفضّة المُضيّة: ٢٨، والعاتكي وجهوده النحويّة: ١٦.

(٧) ينظر: ترجمته في النعت الأكمل: ١٣٢، ومعجم المؤلّفين: ١١٨/١.

(٨) ينظر: ترجمته في شذرات الذهب: ٣٢٤/٩، والأعلام: ٢٨٠/٤.

(٩) ينظر: ترجمته في الضوء اللامع: ٣٦/٢-٣٧، والأعلام: ١٧٨/١.

(١٠) ينظر: ترجمته في الضوء اللامع: ١/٨-٥، وشذرات الذهب: ٢٨٥/٩.

(١١) ينظر: ترجمته في النعت الأكمل: ١٣١-١٣٢، وهدية العارفين: ٥٩٨/١.

(١٢) ينظر: القلائد الجوهريّة: ٢٨٩/١، وفهرس النحو: ٣٩٤.

(١٣) ينظر: الضوء اللامع: ٧٢/٢، وهدية العارفين: ١٣٢/١.

(١٤) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٢٨، ٢٩، ٣١، ٦٥، ٦٧، وغيرها.

(١٥) سورة ص: من الآية: ٣.

(١٦) ينظر: الفضّة المُضيّة: ١١٠.

(١٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧/١، ومعاني القرآن: ٣٩٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٢١/٤، والأصول في النحو: ٩٦/١، والمسائل المنثورة: ١٠٦.

(١٨) ينظر: المفصّل: ٧٨، وآمالي ابن الشجري: ٦٥/٢-٦٦، وشرح جمل الزجاجي: ٢٧٣/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٠/١.

(١٩) سورة الشعراء: الآية: ٥٠.

(٢٠) سورة البقرة: من الآية: ٢.

(٢١) سورة الشعراء: من الآية: ٥٠.

(٢٢) سورة سبأ: من الآية: ٥١.

(٢٣) سورة البقرة: من الآية: ٢٣٥.

(٢٤) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٢٣٦.

(٢٥) سورة المائدة: من الآية: ٧١.

(٢٦) قرأ أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم بالنصب، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف بالرفع. ينظر: المبسوط: ١٨٧، والنشر: ٢٥٥/٢.

(٢٧) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٢٢٥-٢٢٦.

(٢٨) ينظر: المقتضب: ٣٠/٢، والجمل في النحو: ١٩٨، وشرح جمل الزجاجي: ٢٨٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٥٢٣/٢.

(٢٩) ينظر: أوضح المسالك: ١٤٢/٤، وشرح التصريح: ٣٦٦/٢، وهمع الهوامع: ٨٩/٤.

(٣٠) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢٤١، والعلل في النحو: ٢٨٩، وشرح التسهيل: ٧/٤.

(٣١) سورة النساء: من الآية: ٦٦.

(٣٢) وهي قراءة ابن عامر. ينظر: العنوان فيث القراءات السبع: ٨٤، والنشر: ٢٥٠/٢.

(٣٣) وهي قراءة الجمهور. ينظر: المبسوط: ١٨٠.

(٣٤) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٢١٥.

(٣٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٣١١/٢، والعلل في النحو: ٢٤٦، وشرح جمل الزجاجي: ٣٨٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٥٣/٣.

(٣٦) ينظر: رأي الفرّاء في المُساعد: ٥٦١/١، ولم أقف عليه في معانيه.

(٣٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٣/٢، والمُساعد: ٥٦١/١.

(٣٨) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٩، ١١١، ٢٠٩، ٣٥٧، ٣٧٨، وغيرها.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٣، ١٢١، ١٤٧، ٣٣٥.

(٤٠) سورة البقرة: من الآية: ٢٥١، وسورة الحجّ: من الآية: ٤٠.

(٤١) سنن النسائي: ١١٩٧.

(٤٢) ينظر: الفضة المُضيّة: ١٤٧-١٤٨.

(٤٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ١٦١، وشرح التحفة الورديّة: ٢١٦، وأوضح المسالك: ١٨١/٣، وشرح ابن عقيل: ٤٧/٣.

(٤٤) سورة الحجر: الآية: ٢.

(٤٥) البيت لأبي داود الإيادي. ديوانه: ٩٩.

(٤٦) البيت لنهشل بن مري. ينظر: أوضح المسالك: ٥٦/٣، وشرح التصريح: ٢٢/٢، وشرح شواهد المُغني: ٥٠٢/١، وهمع الهوامع: ٢٣١/٤.

(٤٧) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٢٦٣.

(٤٨) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧٣/١، وشرح المفصّل: ٣٠/٨، ورصف المباني: ١٩٣-١٩٤، وأوضح المسالك: ٥٤/٣-٦٠.

(٤٩) صحيح البخاري: ٥٣.

(٥٠) سورة العنكبوت: من الآية: ١٢.

(٥١) صحيح مسلم: ٩٤٣، مع اختلاف الرواية.

(٥٢) سورة يونس: من الآية: ٥٨.

(٥٣) ينظر: المُحتسب: ١٠٦، والإتحاف: ١١٦/٢.

(٥٤) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٣٢٣.

(٥٥) ينظر: البحر المحيط: ٤٥/٨، والنشر: ٣٧٢/٢.

(٥٦) سورة الجاثية: من الآية: ١٤.

(٥٧) ينظر: رأي الكوفيين والأخفش في إعراب القرآن للنحّاس: ٩٥/٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٥٩/١-١٦١، وشرح ابن عقيل: ٥٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٧٠٦/٢-٧٠٨، ولم أقف عليه في مصنّفاتهم.

(٥٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٨٨/١، والمقتضب: ٢٨٢/٣، وإعراب القرآن للنحّاس: ٩٥/٤، وشرح المفصّل: ٨٠/١.

(٥٩) سُنن النسائي: ٥٢٢.

(٦٠) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٧٣.

(٦١) ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٣٨، وشرح التحفة الورديّة: ٣٦٤، وأوضح المسالك: ١٤٢/٤، وشرح ابن عقيل: ٤/٤.

(٦٢) سورة الإسراء: من الآية: ٧٦.

(٦٣) سورة النساء: من الآية: ٥٣.

(٦٤) قرأ بها أبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما). ينظر: الكشاف: ٥-٦.

(٦٥) قرأ بها عبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما). ينظر: الدرّ المصون: ٦/٤.

(٦٦) ينظر: الفضّة المُضيّة: ٢٢٩.

(٦٧) ينظر: كتاب سيبويه: ١٥/٣، والمقتضب: ١١/٢، ورصف المباني: ٦٧، ومغني اللبيب: ١٧، وتمهيد القواعد: ٤١٥٤/٨.

(٦٨) ينظر: رأي الكوفيين في: العلل في النحو: ٢٨٨، والإنصاف: ٢٥٠/١-٢٥١، والتبيين: ٣٢١، ولم أقف عليه في مصنّفاتهم.

(٦٩) مجمع الأمثال: ٣٥٨/١.

(٧٠) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٥/١، والعلل في النحو: ٢٨٨، والمفصّل: ٥٧/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٣١٦/١.

(٧١) سورة القمر: من الآية: ٧.

(٧٢) ينظر: الفضّة المُضيّة: ١٩٥.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- **أبو حيّان النحويّ:** د. خديجة الحديثي (ت٢٠١٨م)، دار التضامن، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:** شهاب الدين الدمياطي (ت١١١٧هـ٩، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **ارتشاف الضرب من لِسان العرب:** أبو حيّان، محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **الأصول في النحو:** أبو بكر، محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحُسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **إعراب القرآن:** أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٨م.
- **الأعلام:** خيرُ الدين بن محمد الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم، ط٧، ١٩٨٦م.
- **آمالي ابن الشجري:** هبة الله بن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:** أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الانباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د. ط)، (د. ت).
- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:** جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٩م.
- **البحر المحيط:** أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- **بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُحاة:** جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي وشركاؤه، ط١، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.
- **التبيين عند مذاهب النحو بين البصريين والكوفيين:** أبو البقاء، عبد الله بن الحُسين العُكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السليمان العثيمين، جامعة امّ القرى، مكّة المُكرّمة، (د. ط)، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** محبّ الدين، محمد بن يوسف، المعروف بـ (ناظر الجيش) (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد علي فاخر، وآخرين، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** المعروف بابن ام قاسم المُرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- **الجمل في النحو:** أبو القاسم، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** شهاب الدين، أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون:** أحمد بن يوسف، المعروف بـ (السمين الحلبيّ) (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د. ط)، (د. ت).
- **ديوان أبي داود الإيادي:** تحقيق: أنوار محمود الصالحي، و د. أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، دمشق، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
- **الردّ الوافر:** محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقيّ (ت٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: محمد أحمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، (د. ط)، (د. ت).
- **سنن النسائي:** أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عماد الطيّار، وآخرين، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** عبد الحي الحنبلي الدمشقي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٩م.
- **شرح ألفية ابن مالك:** بدر الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، (د. ط)، ١٣١٢هـ.
- **شرح التحفة الورديّة:** زين الدين بن الورديّ (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، (د. ط)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **شرح التسهيل:** جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، و د. محمد بدوي المختون، هَجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **شرح جمل الزجاجي:** أبو الحسن بن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **شرح شواهد المُغني:** جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، (د. ط)، (د. ت).
- **شرح الكافية الشافية:** جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- **شرح المفصّل:** موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيريّة، (د. ط)، (د. ت).
- **الشواهد الحديثيّة في كتاب الفضّة المُضيّة في شرح الشذرة الذهبيّة في علم العربيّة لأبي زيد العاتكي ـ دراسة نحويّة ـ (بحث):** م. د. رحاب جاسم عيسى، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسيّة، العدد ١، جامعة الموصل، ٢٠١٤م.
- **صحيح البخاري:** محمد بن اسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
- **صحيح مسلم:** مسلم بن الحجّاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:** شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الجبل، (د. ط)، (د. ت).
- **العاتكي وجهوده النحويّة من خلال شرحه للشذرة الذهبيّة لأبي حيّان ـ دراسة نحوية وصفيّة تحليليّة ـ (رسالة ماجستير):** سلمى محمد حسن، بإشراف: أ. د. محمد غالب عبد الرحمن ورّاق، جامعة أم درمان الإسلاميّة، السودان، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
- **العلل في النحو:** أبو حسن الورّاق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: مها مازم المُبارك، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
- **العنوان في القراءات السبع:** إسماعيل بن خلف الأنصاري (ت٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، و د. خليل العطيّة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **الفِضّة المُضيّة في شرح الشذرة الذهبيّة:** أحمد بن محمد بن زيد العاتكي (ت٨٧٠هـ)، تحقيق: د. هزّاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- **فهرس النحو ـ المصوّرات المايكروفيلمية، بمكتبة الميكروفيلم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي:** إعداد: قسم الفهرسة بالمركز، جامعة امّ القرى، مكّة المكرّمة، (د. ط)، (د. ت).

- **القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحيةّ:** محمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مكتبة الدراسات الإسلامية، دمشق، (د. ط)، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- **كتاب سيبويه:** سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل:** جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء، عبد الله بن الحُسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، سوريا، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **المبسوط في القراءات العشر:** أبو بكر الأصبهاني (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط)، (د. ت).
- **مجمع الأمثال:** أبو الفضل الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنّة المحمدية، (د. ط)، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **المسائل المنثورة:** أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجّار، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد:** بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د. ط)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- **معاني القرآن:** أبو زكريا، يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د. محمد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **معاني القرآن وإعرابه:** أبو إسحاق الزجّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **معجم المؤلّفين:** عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** جمال الدين بن هشام الانصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- **المفصّل في علم العربيّة:** جار الله الزمخشري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- **المقتضب:** أبو العبّاس، محمد بن يزيد المُبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **شرح الشذرة الذهبيّة: الاستاذ حمزة مصطفى أبو توهة على اليوتيوب:**

https://youtube/OF1-1gy3aOA

- **النشر في القراءات العشر:** أبو الخير بن الجزريّ (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد علي الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبينان، (د. ط)، (د. ت).
- **النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل من سنة (٩٠١-١٢٠٧هـ)**، كمال الدين الغزّي (ت١٢١٤هـ)، تحقيق: عمر مطيع الحافظ، ونزار أباظة، دار الفكر، دمشق، (د. ط)، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين:** إسماعيل باشا البغدادي(ت ١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. ت).
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د. ط)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **الوافي بالوفيّات:** صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: محمد بن محمود، وإبراهيم بن سليمان، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.